

تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ثم أما بعد

فإن هذا المشروع يهدف إلى دراسة صيغ للعمليات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة في المؤسسات الإسلامية وخاصة في البنوك وشركات الاستثمار .

وتمثل تاج هذا المشروع في عدد من البحوث التي يغطي كل منها ناحية أو موضوعاً محدداً من الصيغ التي تنظم علاقات هذه المؤسسات سواء أكانت مع غيرها من الأفراد والمؤسسات الأخرى أم في جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أم في جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية التي تقوم بها ، ويقدر مبدئياً أن يصل عدد البحوث المطلوبة إلى حوالي ٤٠ بحثاً تغطي النواحي التالية :

١- في جانب موارد أموال المؤسسة تخصص عدة أبحاث لرأس المال الفردي والذي يأخذ شكل شركة رأسمالية أو تعاونية أو شرعية وكذلك في صورة رأس المال للساند .

٢- كما تخصص عدة أبحاث لكل من أنواع الودائع الجارية وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية العامة والمخصصة سواء بقطاع أو إقليم مشروع معين ، وتقترن بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

٣- في جانب استخدامات المؤسسة للأموال المتاحة لها تخصص عدة بحوث لكل نوع من هذه الاستخدامات سواء في ذلك ما يتم على الصعيد المحلي ، أو ما يتم في السوق الدولية ، وتشتمل صيغ المشاركة والمضاربة والبيع والإيجار بكافة صورها والتي لا داعي لتفصيلها هنا ، وتقترن بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

وفي جانب الخدمات غير التمويلية التي تقوم بها هذه المؤسسات تخصص أبحاث لكل نوع من أنواع هذه الخدمات مثل إصدار ، وبيع ، وصرف الشيكات السياحية ، وإصدار بطاقات الائتمان ، وصرف العملات الأجنبية ، وتحويل الأموال سواء إلى عملتها أو إلى عملة أخرى ، وإصدار الشيكات المصرفية سواء بالعملة المحلية أو بعملات أخرى ، وإصدار الضمانات المصرفية ، فتح وتبليغ وتثبيت الاعتمادات للمستدي ، وشراء وبيع الذهب والفضة وللعادن النفيسة ، وفتح الحسابات الجارية بالمعادن النفيسة ، وإصدار شهادات الودائع بها ، وقبول تحصيل سندات الدفع والأوراق التجارية ، وتأسيس الشركات وطرح الأسهم للاكتتاب وتقديم الخدمات الإدارية للشركات القابضة ، وشراء وبيع وحفظ وتحصيل أرباح الأسهم لحساب العملاء ، وتقديم الاستشارات فيما يتعلق باندماج الشركات أو شرائها ، وإدارة العقارات لحساب العملاء وإدارة الأوقاف وتنفيذ الوصايا ، وقبول الأمانات ، وتأجير الخزائن الحديدية ، وخدمات الخزائن الليلية ، ودراسات الجدوى الاقتصادية ، وتقديم خدمة

الاستعلامات التجارية ، والترتيبات التأمينية ، والاستشارات الضريبية ، والخدمات القانونية ، وخطابات التعريف ، وتحصيل القوائم التجارية لصالح العميل ، وأية أنشطة أخرى مما تقوم به البنوك فى مجالات البحث والتدريب والأعمال الاجتماعية والخيرية .

وتجمع بعض هذه الأنشطة وفقا لطبيعتها فى بحوث موحدة ، بحيث لا يتجاوز عند البحوث فى هذا المجال عشرة بحوث .

ويشترط فى كل من البحوث المطلوبة فى هذا المشروع أن تغطى عناصر معينة على وجه التحديد هى :

- وصف للوظيفة الاقتصادية للعقد أو العملية أو النشاط موضوع البحث ، أى للفائدة المستهدفة من كل منها .

- وصف تحليلي للإطار القانوني للعقد أو العملية أو النشاط ، أى للأحكام القانونية الوضعية التى تحكم كلا منها وتنظمها .

- بيان الحكم الشرعى للعقد أو العملية أو النشاط ، فإن كان الحكم الشرعى هو الإباحة بصورة مبدئية - ولكن يشوب العقد أو العملية أو النشاط بعض المخالفات الشرعية الجزئية - فينبغى أن يشمل البحث بياناً بالتعديلات أو التحفظات المقترح إدخالها لإزالة الاعتراض الشرعى ، وكذلك بحث مدى قبول هذه التعديلات للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية التى تحكم العملية .

- أما إذا كان الحكم الشرعى هو الحرمة من الناحية البدئية وتعذر تصحيحها شرعياً بإجراء تعديلات أو تحفظات ، فينبغى أن يشمل البحث اقتراح البديل المقبول شرعاً والذى يودى نفس الوظيفة الاقتصادية للعقد أو العملية أو النشاط ، وكذلك بحث مدى قبول هذا البديل للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية التى تحكم العملية .

- ينبغى أن يشمل البحث كذلك على نموذج أو نماذج لصيغة العقد البديل المقترح كما فى البند السابق أعلاه أو التعديل المقترح كما فى البند الذى يسبقه ، مع توضيح إجمالاً للإطار القانوني الوضعي للمقبول شرعاً ، مع الإحالة إلى رقم القانون ورقم المادة ما أمكن ، كما يوضح تفصيلاً الأحكام الشرعية ، مع بيان الدليل الشرعى والمرجع الفقهي موضحاً بالطبعة والجزء والصفحة .

- ونظراً لتعذر القيام بهذه البحوث بصورة شاملة لجميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية والمالية والإسلامية فى جميع البلاد فيكفى بإجراء البحوث بصورة مقارنة على أسس اتفائى لدولتين أو ثلاث أو أربع ، ويراعى فى اختيارها أن يكون إطارها القانوني ممثلاً لنموذج معين من العقد أو العملية أو النشاط موضوع البحث .

ويراعى فى اختيار هؤلاء الأفراد التخصصات المصرفية والقانونية والشرعية

- واتباع المعهد العالمى للفكر الإسلامى منهجاً ، حرص فيه على خروج الأبحاث بشكل علمى جيد ، فتم تشكيل لجنة ضمت فى عناصرها أساتذة من الجامعات فى مختلف التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والإدارية والشرعية ، بجانب عدد من الخبراء المصرفيين فى المصارف الإسلامية ، وذلك لمناقشة مخططات الأبحاث المقدمة من الباحثين وتقديم الاقتراحات العلمية الدقيقة لهم ؛ حتى تخرج البحوث فى النهاية متضمنة الجوانب النظرية والتطبيقية للمصارف الإسلامية .

- بعد إتمام هذه الأبحاث ، يعهد بمراجعتها وتحكيمها إلى أشخاص أو هيئة ، وغالباً كان يتم تحكيم البحث من أكثر من شخص .

والبحث الذى بين أيدينا من بحوث سلسلة دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ، وقد اجتهد الباحث فى أن يخرج بالصورة للشرفه ، وأملنا أن يتفع الباحثون بهذه الدراسات فى مجال الاقتصاد الإسلامى ، وأن يساهم هذا البحث فى دعم مسيرة المصارف الإسلامية ودعم خطواتها الجادة فى بناء الاقتصاد الإسلامى والسعى دوماً نحو الرقى والتقدم للأمة الإسلامية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أ . د. على جمعه محمد

للمستشار الأكاديمى

للمعهد العالمى للفكر الإسلامى

(مكتب القاهرة)

المقدمة

الحمد لله الذى تم بنعمته الصالحات والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما بعد

فقد قامت المصارف الإسلامية بالإعلان أن الهدف من إنشائها هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد الإسلامية ، وأقبلت جماهير المسلمين تودع أموالها بعاطفة جياشة فى المصارف الإسلامية ، ومعظم الودائع قصيرة الأجل ، مما يلزم معه استثمارها فى استثمارات قصيرة الأجل ، ولا يمكن أن نفعل أن البنوك التجارية يقوم عملها حالياً أساساً على التمويل قصير الأجل بنظام الفائدة المحرمة وذلك لحاجة المعاملات والعصر للتمويل قصير الأجل للدرجة أن منشأة قد تحتاج لتمويل لمدة عدة أيام فقط ، ولذا فإن من الواجب على المصارف الإسلامية أن تحطم صنم سيطرة البنوك التجارية على السوق المصرفية ، بتقديم البديل الحلال للتمويل قصير الأجل والذى يحقق فى نفس الوقت التنمية للشعوب فى البلاد الإسلامية .

ولكن بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على أول تجربة حديثة للمصارف الإسلامية بعد بنك الادخار المصرية وهى تجربة بنك دى الإسلامى وما تبعها من إنشاء العديد من المصارف الإسلامية ظهرت أوجه قصور عديدة ومشاكل فى الاستثمار قصير الأجل ، وركزت المصارف الإسلامية على صيغة بيع للمرابحة للأمر بالشراء على الرغم من الانتقادات الفقهية الكثيرة للوجهه إليها .

وما سبق ذكره يعطى لموضوع البحث أهمية خاصة حيث أصبح من الضروري دراسة الموضوع من جميع جوانبه ، وذلك لمحاولة الوصول إلى مقترحات من شأنها تصحيح المسيرة وتحقيق الاهداف ونجاح الاستثمار قصير الأجل فى المصارف الإسلامية ولقد قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث تناولنا فى أولها أهمية الاستثمار قصير الأجل . أما للبحث الثانى فيلور حول أهم مشاكل الاستثمار قصير الأجل . أما للبحث الثالث فهو عرض وتقييم للاستثمار قصير الأجل فى بعض المصارف الإسلامية . أما للبحث الرابع فيقدم الحلول والنماذج المقترحة .

وبالبحث اذ يسأل الله عز وجل أن يوفقه فى بحثه فالتوفيق والسداد والرشاد منه وحده سبحانه والخطأ من النفس ومن الشيطان ومن للعاصى .

نرجو الله عز وجل أن يكون ذلك فى ميزاننا وميزانهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وأن يكون هذا العمل حجة لنا لا علينا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

